

اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام

الاجتماع التاسع عشر

لاهاي، 15-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

البند 12 من جدول الإجراءات المؤقت

النظر في الطلبات المقدمة بموجب المادة 5

طلب تمديد الأجل المحدد لإكمال تدمير الألغام المضادة للأفراد وفقاً للمادة 5 من الاتفاقية

موجز تنفيذي

مقدم من تركيا

1- زُرعت الألغام الأرضية المضادة للأفراد في تركيا على طول الحدود وفي مناطق محددة خارج الحدود خلال الفترة من عام 1955 إلى عام 1998. وكان الغرض منها تعزيز أمن الحدود كإجراء أمني إضافي خلال حقبة الحرب الباردة. وبعد تسعينات القرن الماضي، كان الغرض منها تعزيز القواعد العسكرية أثناء الحرب ضد المنظمات الإرهابية الانفصالية.

2- وعند انتهاء الحرب الباردة وتغير المنظور الأمني، اكتسبت الجهود الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن أهمية على النطاق العالمي. وفي هذا السياق، توقف استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، بالإضافة إلى تخفيض الأسلحة التقليدية.

3- ومع تنامي الشعور الدولي المناهض للألغام الأرضية المضادة للأفراد، اعتمدت تركيا في 17 كانون الثاني/يناير 1996 وفقاً لاختيارياً لمدة ثلاث سنوات لجميع عمليات نقل الألغام المضادة للأفراد. ومدد الوقف الاختياري مرتين بعد ذلك وتم تمديده إلى أجل غير مسمى في 17 كانون الثاني/يناير 2002. وفي 26 كانون الثاني/يناير 1998، أصدرت القوات المسلحة التركية أوامر بالحظر الفعال لاستخدام الألغام المضادة للأفراد، ووضعت خطة لتطهير المناطق الأخرى خلاف الحدود، مما أدى إلى بدء أنشطة إزالة الألغام.

4- وعقب اتخاذ قرار بالحصول على الاعتراف الدولي بعزم تركيا على إلغاء استخدام وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، صدر قانون بشأن الموافقة على التصديق على اتفاقية أوتاوا وتم نشره لاحقاً في الجريدة الرسمية في 15 آذار/مارس 2003. وسلمت تركيا صك انضمامها في 25 أيلول/سبتمبر 2003 إلى الأمين العام للأمم المتحدة، واضطلعت بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاقية كدولة طرف اعتباراً من 1 آذار/مارس 2004.



5- ومنذ ذلك الحين، تلتزم تركيا التزاماً كاملاً بالاتفاقية وتسعى جاهدة للوفاء بالتزاماتها. وفي عام 2011، أعلنت تركيا استكمال تدمير حوالي 3 ملايين لغم مخزون، فاستوفت التزامها بموجب المادة 4 من الاتفاقية. ووضعت مشاريع لإزالة الألغام من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5 من الاتفاقية. بيد أنه لم يتسن إحراز تقدم مرض بسبب التطورات التي حدثت على مقربة من حدودها. ومدد الموعد النهائي المحدد في 1 آذار/مارس 2014 إلى 1 آذار/مارس 2022.

6- وخلال فترة التمديد الأولية، أحرز تقدم في مجالات عديدة منها ما يلي:

(أ) أسس المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام في عام 2015 بموجب القانون 6586. ثم أُلغى القانون رقم 6586 بالمرسوم التشريعي رقم 703 في 9 تموز/يوليه 2018 بعد تطبيق نظام الحكم الرئاسي الجديد. ودخلت المادة 342 من المرسوم الرئاسي رقم 1، وهي مطابقة تقريباً للقانون 6586، حيز التنفيذ في 10 تموز/يوليه 2018. وبذل المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام جهوداً كبيرة وأظهر تقدماً في تحسين قدرته منذ عام 2015. ولا يزال المركز في طور تعزيز قدرته الداخلية لضمان سير أعماله بصورة كاملة ومستدامة. ويضطلع المركز بدور محوري في وضع سياسة الإجراءات المتعلقة بالألغام وتنفيذها. وأوكل إلى المركز تنفيذ إجراءات ترمي إلى إزالة الألغام و/أو الذخائر غير المنفجرة للأغراض الإنسانية داخل حدود جمهورية تركيا. وتشمل وظائفه وسلطاته ومسؤولياته، على سبيل المثال لا الحصر:

- صياغة وتنفيذ الخطة الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام،
- إعداد ونشر المعايير الوطنية لإزالة الألغام،
- مبادرات تحسين المساعدة المقدمة للضحايا،
- إنشاء وتشغيل نظام لإدارة المعلومات ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام،
- إنشاء نظام لجمع وتحليل البيانات،
- تنفيذ النظم اللازمة لضبط الجودة لتشمل اعتماد الجهات العاملة في مجال إزالة الألغام.

(ب) وعقب إنشاء المركز في عام 2015، تكثفت عمليات إزالة الألغام وغيرها من أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، وزادت إلى حد كبير النتائج التي تحققت في مجال إزالة الألغام. ومنذ طلب التمديد السابق، تم تطهير ما مجموعه 109 مناطق ملغمة تبلغ مساحتها 27 مليون متر مربع، وجرى تحديد وتدمير ما مجموعه 119 361 لغمًا مضاداً للأفراد و729 1 من الأجهزة المتفجرة الأخرى. أما إجمالي مساحة المنطقة المتبقية التي يتعين على تركيا تطهيرها في سياق التزاماتها بموجب المادة 5 خلال الفترة 2014-2021، فقد تم تخفيضها من 172 مليون متر مربع إلى 145 مليون متر مربع؛

(ج) وصدرت المعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة، بما في ذلك سياسة الإفراج عن الأراضي، في شباط/فبراير 2019. ونُشر ما مجموعه 44 معياراً وطنياً للإجراءات المتعلقة بالألغام و5 إجراءات تشغيل موحدة؛

(د) واعتمد المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام 24 وحدة عسكرية لإزالة الألغام في تموز/يوليه 2017. ومن أجل زيادة معدل إزالة الألغام، تم في عام 2019 إنشاء واعتماد 8 فرق عسكرية إضافية لإزالة الألغام. ويوجد في الوقت الحالي 32 فريقاً لإزالة الألغام يدوياً، وسيزداد العدد إلى 40 فريقاً بحلول منتصف عام 2021. وستدعم الأفرقة العسكرية لإزالة الألغام بـ 6 آليات إضافية لإزالة الألغام وكلاب لكشف الألغام؛

(هـ) وأنشئ نظام إدارة معلومات الإجراءات المتعلقة بالألغام (V.6.00) في عام 2018. وهو يعمل بكامل طاقته وتستخدمه جميع الجهات العاملة في مجال إزالة الألغام في تركيا. وتم شراء جميع

أدوات ومكونات النظام وتسليمها للمشغلين الميدانيين ولمقر المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام. ويتضمن النظام جميع البيانات المحدثة عن حقول الألغام وضحايا الألغام ويستخدم في إعداد جميع التقارير والوثائق، بما في ذلك نظام المعلومات الجغرافية؛

(و) وغالباً ما تستخدم ألغام/مواد تدريب وهمية في عمليات إزالة الألغام والتدريب العسكري في تركيا. ومع ذلك، هناك حاجة أيضاً إلى الاحتفاظ بعدد محدود من الألغام للتدريب الفعال. ويعتزم المركز تخفيض عدد الألغام المحتفظ بها لأغراض التدريب إلى ما مجموعه 3 000 لغم.

7- والتحدي المتبقي حتى 31 آذار/مارس 2021 يشمل 3 834 منطقة خطرة مؤكدة تبلغ مساحتها 145 733 105 أمتار مربعة.

8- وأعد مدير المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام "خطة العمل الاستراتيجية الأولى للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة 2020-2025" ووقع عليها. وتشمل هذه الخطة الخمسية تنمية القدرات الوطنية، ومسح وتطهير المناطق الملوغمة والمناطق التي تحتوي على ذخائر غير منفجرة، وتوفير التوعية بخطر الألغام، وتقديم المساعدة لضحايا الألغام.

9- واستناداً إلى طلب التمديد السابق، فإن الموعد النهائي الذي قطعه تركيا لتنفيذ التزاماتها بموجب المادة 5 هو 1 آذار/مارس 2022. ومع ذلك، وبعد مرور سبع سنوات على بدء التنفيذ عقب تقديم طلب التمديد والموافقة عليه، لم تتمكن تركيا من الإعلان عن إتمام التزاماتها بموجب المادة 5 بحلول الموعد النهائي.

10- والظروف التي تعيق قدرة تركيا على تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملوغمة هي:

(أ) قامت تركيا في إطار سياساتها الدفاعية في ذلك الوقت بزراعة ألغام مضادة للأفراد من أجل تعزيز أمن حدودها مع أرمينيا وإيران والعراق وسوريا، وكذلك حول المنشآت العسكرية في سياق حربها ضد منظمة إرهابية انفصالية. وبالإضافة إلى الألغام التي زرعتها قوات الأمن، هناك منظمة إرهابية انفصالية أيضاً كانت تستخدم الألغام، بما في ذلك الألغام المرتجلة المضادة للأفراد (الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تنفجر بفعل الضحية)، مما يجعل عملية إزالة الألغام أكثر تعقيداً؛

(ب) إضافة إلى التحديات الطبوغرافية، لا سيما في الشرق وفي المنطقة الجنوبية الشرقية، فإن الأحوال الجوية غير الملائمة أيضاً لا تسمح بإجراء عمليات إزالة الألغام إلا لمدة 5 أو 6 أشهر في السنة؛

(ج) استمرار التهديد الإرهابي يثير مشاكل أمنية في مناطق معينة في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية؛

(د) الأراضي الملوغمة الملوثة ببقايا معدنية (قذائف فارغة وذخائر وشظايا وما إلى ذلك) بعد عمليات مكافحة الإرهاب، لها أثر سلبي على عملية الإفراج عن الأراضي فيما يتعلق بمعدل العمل اليومي لمزيلي الألغام؛

(هـ) عدم الاستقرار على طول الحدود مع بلدان مثل سوريا والعراق يعوق إحراز تقدم في الإفراج عن الأراضي ويجعل من الصعب وضع مشاريع طويلة الأجل أو جداول زمنية لإزالة الألغام.

فترة التمديد المقترحة

11- من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة 5، تطلب تركيا تمديد فترة التنفيذ والاستعراض لمدة ثلاث سنوات وتسعة أشهر، ابتداءً من 1 آذار/مارس 2022 وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2025. وتتماشى فترة الثلاث سنوات وتسعة أشهر مع طلب الدول الأطراف الحصول على "الفترة الزمنية اللازمة فقط لجمع البيانات

وتقدير التاريخ فيما يتعلق بتطهير التلوث بالألغام الأرضية، وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة بغية وضع خطة تطلعية ذات مغزى استناداً إلى هذه المعلومات"، ثم تقديم طلب تمديد يتضمن خطأً تستند إلى فهم واضح لحجم التحدي ويحدد بقدر أكبر من الدقة الوقت اللازم لاستكمال تنفيذ المادة 5.

12- وخلال فترة الثلاث سنوات هذه، تعتزم تركيا:

- (أ) إجراء مسح غير تقني للمنطقة المتبقية التي يتعين معالجتها في سياق المادة 5؛
- (ب) مواصلة جهودها لإزالة الألغام؛
- (ج) إعداد طلب نهائي للتنفيذ.

الأنشطة التي سيجري الاضطلاع بها خلال فترة التمديد الأولى (2022-2025)

13- ستواصل تركيا تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع إزالة الألغام على الحدود الشرقية عن طريق التعاقد في عام 2021، وذلك على طول الحدود الشرقية (مقاطعات أرداهان وكارس وإغدير وأغري) باستخدام الأموال التي سيتم توفيرها في إطار الصك المتعلق بتقديم المساعدة السابقة للانضمام:

- سيجري تطهير 96 حقل ألغام (4 242 577 متراً مربعاً) وستكون المنطقة على طول الخط الحدودي (مقاطعات أرداهان وكارس وإغدير وأغري) في الشرق خالية من الألغام، باستثناء مقاطعة فان.
- أكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية المناقصة للمرحلة الثالثة من برنامج مشروع إزالة الألغام على الحدود الشرقية، في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ومن المقرر أن تبدأ أنشطة إزالة الألغام والمسح غير التقني في حزيران/يونيه 2021 لثلاثة مواسم لإزالة الألغام.
- إضافة إلى ذلك، طلبت تركيا تخصيص أموال من الاتحاد الأوروبي من أجل تنفيذ مشروعين لإزالة الألغام (مقاطعات فان وهكاري) في إطار صك المساعدة السابقة للانضمام (2021-2027).

14- وبالإضافة إلى المرحلة الثالثة من مشروع إزالة الألغام على الحدود الشرقية، ستقوم وزارة الدفاع الوطني بتنفيذ مشروع آخر لإزالة الألغام بطريقة تعاقدية بين عامي 2021 و2023 في محافظة ماردين الواقعة على الحدود السورية. وخصصت وزارة الدفاع 3 ملايين يورو لهذا المشروع الذي يهدف إلى تطهير 27 منطقة ملغومة تبلغ مساحتها 1 058 000 متر مربع.

15- وستخضع 3 834 منطقة ملغومة لمسح غير تقني (كمهمة أخرى ينبغي أن تجرى في إطار المرحلة الثالثة من مشروع إزالة الألغام على الحدود الشرقية) من أجل تحديد محيط المناطق الملغومة بدقة في جميع مقاطعات البلد المتأثرة بالألغام. وستساهم تركيا بمبلغ 2 121 مليون يورو في هذا النشاط.

16- وعلاوة على ذلك، ستستمر أنشطة إزالة الألغام باستخدام كافة المعدات العسكرية المتاحة أيضاً. وستتولى الوحدات العسكرية لإزالة الألغام تطهير 60 منطقة ملغومة تبلغ مساحتها 5 418 669 متراً مربعاً. وتعتزم تركيا زيادة عدد أفرقة إزالة الألغام يدوياً (32 فريقاً في الوقت الراهن) إلى ما مجموعه 40 فريقاً (32 من القوات البرية و8 من الدرك) في عام 2021.

17- كما أكملت تركيا في عام 2020 شراء واختبار 6 أجهزة محلية ووطنية لإزالة الألغام، ومن المقرر توزيعها في عام 2021.

18- وفي إطار العقد الموقع في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بين وزارة الدفاع والإدارة العامة لمستريات المصنع العسكري وإدارة حوض بناء السفن، اعتمد المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام الأجهزة الميكانيكية لإزالة الألغام (MEMATT) التي تم تصنيعها لأول مرة بوسائل محلية ووطنية. واستُكملت اختبارات الأجهزة من حيث الأداء والصمود والقبول في مالاتيا وكاسيري بين 13-30 تشرين الأول/أكتوبر 2020 وفقاً للاتفاق المبرم خلال حلقة عمل اللجنة الأوروبية للمقاييس، الوثيقة 15044 "اختبار وتقييم آليات إزالة الألغام".

19- وأجرى المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام تحليلاً من خلال قاعدة بياناته وحدد جميع القرى المعرضة لخطر التلوث بالألغام في 15 محافظة و42 مقاطعة. وأعطى المركز أولوية لهذه المناطق وفقاً لبيانات الضحايا وعكس نتائجها في إعداد "الخطة الوطنية للتوعية بخطر الألغام" كجزء من خطته الاستراتيجية الوطنية للأعمال المتعلقة بالألغام (2020-2025). وتشتمل هذه الخطة على ثلاثة مسارات يعترزم تنفيذها بصورة متزامنة خلال الفترة 2021-2023:

- سيجرى المسح غير التقني لجميع حقول الألغام في تركيا في إطار المرحلة الثالثة من مشروع إزالة الألغام على الحدود الشرقية بين عامي 2021 و2023. وستقوم أفرقة المسح غير التقني بالتوعية بخطر الألغام بالقرب من مناطق حقول الألغام خلال عمليات أنشطة المسح.
- يعترزم المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام تشجيع المنظمات غير الحكومية المحلية على بدء أنشطة التوعية بخطر الألغام عن طريق تنظيم حلقات عمل وتدريبات. وستساعد هذه الأنشطة على تطوير القدرات الوطنية عن طريق المنظمات غير الحكومية، وستدعمها المرحلة الثالثة من مشروع إزالة الألغام على الحدود الشرقية.
- توقيع بروتوكول التوعية بخطر الألغام مع الدرك التركي في عام 2020، وهو يغطي 15 محافظة و42 مقاطعة و899 قرية. وسيوفر المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام تدريب المدربين لأفراد الدرك في مجال التوعية بخطر الألغام ورصد أنشطتهم خلال الفترة 2021-2023.

20- وحكومة تركيا هي الممول الرئيسي للأعمال المتعلقة بالألغام. وقدمت الحكومة الموارد والأفراد اللازمين لعمليات المركز التركي للإجراءات المتعلقة بالألغام، والفرق العسكرية وفرق الدرك التي تنفذ عمليات الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتصاريح إزالة الذخائر غير المنفجرة على "أساس الطلب"، كما تقدم الدعم لضحايا الألغام. وفي عام 2020، وافقت وزارة الدفاع الوطني على تخصيص مبلغ إضافي سنوي قدره 53 217 000 ليرة تركية للميزانية الوطنية المخصصة لإزالة الألغام لاستخدامها خلال الفترة 2020-2025.

21 والآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لفترة التمديد الأولى هي:

- المناطق الملوغمة على طول الحدود بها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة التي لا يمكن استخدامها حالياً في أنشطة تربية المواشي والزراعة.
- إضافة إلى منع وقوع إصابات أو وفيات، سمحت عمليات التطهير التي تمت على طول الحدود بفتح المحطات الجمركية، ومحطات القطارات، ومراكز حدودية إضافية، وطرق الدوريات العسكرية.
- فتح الطرق للدوريات وتشبيد أبراج مراقبة وجدران خرسانية وما إلى ذلك، كبديل حديث وإنساني للمناطق الملوغمة، يدعم سياسة تركيا المتكاملة لإدارة الحدود.